

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٦٧

الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جياوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي - كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس/السيد باور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1919757 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد بيدرسن إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالحالة المثيرة للقلق البالغ في منطقة تخفيف التوتر في إدلب والمناطق المحيطة بها. ومن المؤسف أن القتال متواصل، إذ ترد التقارير عن تنفيذ الغارات الجوية والقصف والهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي كثيرا ما تنطوي على الاستخدام العشوائي للقوة. ولا يزال المدنيون يتعرضون للقتل، وشُرد منهم مئات الآلاف. والخطوط الأمامية لم تتغير، على الأقل بصورة كبيرة.

ولجماعة "هيئة تحرير الشام"، التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها جماعة إرهابية، وجود كبير في منطقة تخفيف التوتر. وهجماتها يجب أن تتوقف. ويجب توفير الحماية الواجبة لنحو ٣ ملايين من المدنيين في إدلب، فر الكثيرون منهم من الأعمال القتالية السابقة، وللمدنيين في المناطق المجاورة أيضا. وكما قال

الأمين العام في الأسبوع الماضي، حتى في الكفاح ضد الإرهاب، ينبغي الامتثال على نحو تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والهجمات ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والعاملون في المجال الإنساني خارج مناطق النزاع، غير مقبولة على الإطلاق. ويجب أن تتوقف دون تأخير.

والتقارير بشأن الاشتباكات العسكرية عن قرب بين الحكومة السورية ومراكز المراقبة التركية تثير بالغ القلق أيضا. وهي تذكرنا بأن إدلب ليست مجرد مسألة إنسانية - أم أنها مسألة تتعلق بسورية حصرا - بل قد تكون برميل بارود ينذر بتصعيد إقليمي. وما لا شك فيه أنه لا يوجد حل سهل لمسألة إدلب. ولكن السبيل الوحيد لإيجاد حل هو وقف الأعمال القتالية ومشاركة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في نهج تعاوني لمكافحة الإرهاب، وهو نهج يضمن حماية المدنيين.

وقد جددت لي تركيا، التي زرتها في وقت سابق من هذا الشهر، والاتحاد الروسي، الذي سأزوره في الأسبوع المقبل، تأكيدهما بأنهما سيظلان ملتزمين بمذكرة تفاهم أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقاما بإنشاء فريق عامل. ولكن يجب علينا أن نرى تجسيد تلك التأكيدات في الميدان. وأود أن أكرر بشدة نداء الأمين العام إلى روسيا وتركيا لتحقيق استقرار الحالة فورا. والواقع أنه يجب علينا السعي إلى تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونرى أهمية ذلك عندما نرى الاضطرابات في جميع أرجاء سورية. فهناك تبادل لإطلاق النار ووفيات في شمال ريف حلب ومؤشرات متواصلة على عدم الاستقرار في الجنوب الغربي. ومصير المنطقة الشمالية الشرقية لا يزال مجهولا، مما يتطلب التوصل إلى حل. وهناك احتياجات هائلة للمساعدات الإنسانية والحماية في جميع أنحاء البلد، وخارجه أيضا. وهناك فقر مدقع، يتفاقم بسبب النقص في السلع الأساسية وارتفاع الأسعار في العديد

وتملكها سوريا وتيسرها الأمم المتحدة تحترم تماما سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، إن أمكن ذلك. كان ذلك بندا رئيسيا في حوار المستمر مع الطرفين - حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة التفاوض السورية المعارضة. كما كفلت الدعم المستمر للتوصل إلى سبيل مشترك للمضي قدما بين المشاركين في سوتشي وغيرهم، بما في ذلك المجموعات الصغيرة، التي رأيتها في باريس في وقت سابق من هذا الأسبوع. والأمين العام نفسه ناقش المسألة مع القيادة الروسية أثناء رحلته الأخيرة إلى سانت بطرسبرغ.

وأعتقد أن الطريق إلى تشكيل اللجنة الدستورية الختامية والنظام الداخلي قد يكون مفتوحا الآن. وفي اتصالاتي المقبلة، أتطلع إلى اختبار مباشر لما إذا كانت الصيغة التي حرصت على التأكد من أنها تحظى بقبول الجميع يمكن أن تعزز إنشاء اللجنة. وإنني أقدر مشاركة كبار المسؤولين الروس مؤخرا لدعم جهود الأمم المتحدة. وأتطلع إلى إجراء مشاورات مع الحكومة في دمشق في المستقبل القريب ومع قيادة لجنة التفاوض السورية. وقد حان الوقت للانتهاء من المسائل العالقة لتمكين الأمم المتحدة من تيسير عمل اللجنة الدستورية في جنيف. ويمكن للجنة الدستورية تلك أن تفتح الأبواب بالفعل، لكنها لن تحل وحدها الصراع أو التحديات التي تواجه سوريا. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا بدأنا نرى تنامي الثقة الحقيقية عبر خطوات ملموسة ومتبادلة، بما في ذلك في الميدان.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن إحراز تقدم بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين، إن تم بطريقة هادفة وعلى نطاق محدود، يمكن أن يكون له أثر كبير. وقد أعطيت الأولوية للعمل بشأن الإفراج الأحادي عن النساء والأطفال والمرضى والمسنين. كما أن تحسين الوصول إلى المعلومات وإجراء الاتصالات خطوة أخرى. وينبغي للحكومة والمعارضة تجميع وتوحيد قوائم بأسماء الأفراد الذين يحتجزونهم أو لديهم معلومات عنهم أو يسعون

من أرجاء سورية. وشهدنا موجة من الحرائق الرهيبة تحتاح حقوق القمح مُعرضة للخطر الأمن الغذائي في سورية. ويعاني المشردون داخليا من حالة ضعف شديدة.

وبالإضافة إلى إدلب، هناك حالتان إنسانيتان خطيرتان، في ركنان والهول، ما زالتا على رأس جدول أعمالنا. ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لوكوك قد أطلع المجلس على ذلك قبل يومين (انظر S/PV.8561). واليوم، فإن السيدة نجاة رشدي، كبير مستشاري للشؤون الإنسانية، قد حثت فرقة العمل الإنساني المعنية بسوريا، هنا في جنيف، على دعم جهود المنظمة لتيسير الوصول الإنساني، ودعم حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية وإيجاد حلول دائمة. كما أن التصعيد والاضطراب الحاليين يرسلان إشارة خاطئة تماما إلى اللاجئين السوريين. وذلك إنما يعزز شكوكهم بشأن الظروف الأمنية والتجنيد وسبل العيش في سوريا.

ولا بد لنا من تحقيق استقرار الحالة في إدلب. وإذا ما تحقق ذلك، علينا حينئذ أن نتجنب خطر سيناريو الاحرب واللاسلم - حيث تُجمد خطوط المواجهة في الغالب، مع استمرار الصراعات والاضطرابات المتفرقة وخطر المواجهة الدائم بين الجيوش الدولية الخمسة؛ ومع استمرار انتهاك سيادة سوريا وسلامة أراضيها واستقلالها؛ واستمرار عدم عودة المشردين داخليا واللاجئين، على الأقل بأعداد ملحوظة؛ وتظل مأساة المحتجزين والمختطفين والمفقودين قائمة بلا حل؛ مع تعزيز ترمد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واستمرار إعادة تجمع المجموعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب، مما يشكل تحديا؛ وما زال لا يوجد حل سياسي حتى الآن.

وتنتفق جميعا على أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع؛ وقد سعيت إلى إحياء عملية سياسية تقودها سوريا وتملكها استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكانت الأولوية العاجلة هي إطلاق لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة تقودها

لكن في نهاية المطاف، بالطبع، يقع على عاتق الأطراف اتخاذ تلك الإجراءات. وسيكون من الصعب كسر الجمود. فهناك الكثير من الريبة. والمواقف المتصلبة. لكنني أعتقد أنه يمكن للمناقشات الدولية والتعاون مساعدة السوريين على تجاوز هذه العقبات. وهذا لا يعني تقويض طبيعة العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. إنه مجرد اعتراف بنطاق المشاركة الدولية في سوريا ومركزية الدعم الدولي لأي مستقبل قابل للحياة للبلد. والخطوات الفعلية على أرض الواقع يمكن وينبغي أن تشهد إجراءات وطنية أيضا. ومن شأن ذلك أن يبني الثقة والاطمئنان فيما بين السوريين وبين سوريا والمجتمع الدولي.

وفي الوقت الحاضر، لا يوجد تجمع دولي نشط يجمع بين جميع الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية، التي يمكن أن يضمن دعمها اتخاذ خطوات ملموسة ومتبادلة عبر كل الأبعاد. وأعتقد أنه يمكن مساعدة جهودي باستجماع الإرادة المحسدة في صيغة أستانة، وصيغة المجموعة الصغيرة والعضوية الدائمة في المجلس. ولذلك، أواصل العمل على دعوة مجموعة من الأطراف الفاعلة الرئيسية إلى منتدى مشترك لدعم عملية بقيادة سوريا وملكيته في جنيف بطريقة عملية للغاية.

وغدا، في قمة مجموعة الـ ٢٠، سيكون أمام قادة العالم العديد من البنود المدرجة في جدول أعمالهم. وقد حثنا، الأمين العام وأنا، على أن سوريا ينبغي أن تكون في ترتيب متقدم بينها. ونأمل أن تعمل روسيا وتركيا على أعلى مستوى من أجل تحقيق الاستقرار في إدلب. كما نأمل أن تتمكن روسيا والولايات المتحدة من البناء على المحادثات الأخيرة وتعميق حوارهما، لأن التعاون بينهما سيكون عنصرا أساسيا للتعاون الدولي بشأن سوريا. وأخيرا، نأمل أن يتم بناء التعاون بطريقة يمكن لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أن تشارك في دعم عملية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة فيما يتعلق بولاية المجلس.

بمنا عنهم. وسنواصل، نائبة المبعوث الخاص خولة مطر، وأنا الانخراط بجدية في هذا الملف الصعب للغاية لكنه بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، سنواصل حث روسيا وتركيا وإيران - البلدان المشاركة معنا في الفريق العامل في هذا الشأن - ببذل الجهود اللازمة للسعي إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة بشأن هذا الملف. ودعوتي للفريق العامل إلى عقد اجتماعه المقبل في جنيف لا تزال قائمة.

وفي الحقيقة، ستكون ثمة حاجة إلى سلسلة من الخطوات إن أردنا حلقة الثقة أن تتطور. وهذا ما أكدته لي سوريون من انتماءات مختلفة. لقد التقيت مؤخرا بالكثير من نشطاء وشبكات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. وكل السوريين، من الداخل والخارج على السواء وبغض النظر عن التوجهات أو الخلفيات السياسية، توافقون - بل يائسون - للتوصل إلى حل سياسي. لكن ما يذهلني أنهم لا يؤمنون حقا أن هناك عملية حقيقية محتملة يمكن أن تفضي إلى حل.

والتقيت هذا الأسبوع أيضا مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي اجتمع في جنيف لتعميق فهمه للكيفية التي يمكن بها للعمليات الدستورية حماية حقوق المرأة والنهوض بها. وقد أكدوا وغيرهم كثير على الأهمية الحاسمة للجنة دستورية تتألف من ٣٠ في المائة على الأقل من النساء. لكنهم أكدوا أيضا على افتقارهم للثقة التي لدى السوريين، رجالا ونساء، في العملية السياسية.

ولهذا السبب، يجب أن تكون العملية السياسية أكثر من مجرد اجتماع في جنيف. يجب أن تشمل إجراءات ملموسة على أرض الواقع لبث الثقة والاطمئنان. لذلك، سأواصل التشاور المكثف مع طائفة أوسع من السوريين حول ما يعتبرونه نقاط دخول عملية وبناءة لإجراءات بناء الثقة.

جهود المبعوث الخاص بيدرسن التي ترمي إلى الحفاظ على العملية السياسية أو التحايل عليها أو زيادة تأخيرها.

ولا يمكننا، نحن أعضاء مجلس الأمن، تحمل أي مزيد من التأخير من قبل النظام في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن تصعيد النظام للهجمات على المناطق والمرافق المدنية والجهات الإنسانية الفاعلة، بما في ذلك هجوم الأمم على سيارة إسعاف تقل متطوعي الخوذ البيضاء، يبين أن نظام الأسد ما زال يعتقد أن القوة ستجعل التوصل إلى حل للنزاع ممكناً، إذ تسعى دمشق جاهدة إلى تجنب التفاوض على حل سياسي مع ممثلي المعارضة السورية.

قدمت سورية وروسيا مرارا وتكرارا تأكيدات بالتقييد بوقف إطلاق النار والتقييد باتفاقات المصالحة والنهوض بالعملية السياسية. غير أن هذه التأكيدات جرى الإخلال بها وتجاهلها مرارا. والافتقار إلى حل سياسي لا زال يعرض حياة المدنيين للخطر.

ويجب على المجلس أن يسلم بأن الجهود التي يبذلها فريق أستانا للنهوض بالعملية السياسية قد باءت بالفشل. بعد سبعة عشر شهرا من بدء المفاوضات في سوشي بشأن تشكيل اللجنة الدستورية، حان الوقت للاعتراف بأن إحراز تقدم لم يتوقف فحسب، بل ومن المرجح أن يظل بعيد المنال لبعض الوقت، لأن ذلك هو ما يريده النظام - أن يكون بعيد المنال. لقد حان الوقت لكي يشجع المجلس المبعوث الخاص بيدرسن على محاولة إيجاد طرق أخرى لتحقيق الحل السياسي المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بالتركيز على التحضير للانتخابات على الصعيد الوطني، بمشاركة حوالي ٥ ملايين لاجئ سوري ومراقبة الأمم المتحدة، ومن خلال تأمين الإفراج عن المحتجزين، وإرساء وقف لإطلاق النار على نطاق البلد.

إن مصير العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وحياة ملايين المدنيين السوريين

ومنذ بداية ولايتي، قدم المجلس دعمه الكامل لمهمتي، وأنا أقدر ذلك تقديرا كبيرا. وبعد ستة أشهر من العمل، فإنني أقدر تماما مدى تعقد المهمة وصعوبتها، ولكن أرى أيضا إمكانيات رسم طريق للخروج من هذا النزاع.

لقد حان الوقت لاستقرار الوضع في إدلب ومتابعة وقف إطلاق النار على مستوى البلد. والواقع أنه آن الأوان لإطلاق لجنة دستورية. كما أن الوقت قد حان للسعي إلى تهيئة مناخ من تدابير بناء الثقة، ومن الواضح أننا بحاجة إلى دعم دولي متجدد. هذه هي أنواع الإجراءات التي من شأنها أن تشير إلى أننا نتحرك على الأقل على مسار سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) - من خلال لجنة دستورية تتكشف في بيئة آمنة وهادئة ومحيدة، مما يمهد السبيل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو المتوخى في هذا القرار، والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

**الرئيس:** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف هي المنتدى الشرعي الوحيد المعترف بها دوليا لإيجاد حل سياسي سلمي دائم وشامل للجميع للنزاع في سورية. قبل ثلاث سنوات ونصف، وفي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وضع مجلس الأمن مخططا للانتقال السياسي السلمي: دستور جديد وإجراء الانتخابات ووقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. إن الولايات المتحدة لن تقبل أي محاولة من جانب نظام الأسد وحلفائه لاستخدام الوسائل العسكرية في إدلب، أو في أي مكان آخر، لتقويض

بما يتسق مع اتفاق سوتشي ٢٠١٨، وينبغي تحديد الوضع النهائي لإدلب عن طريق التفاوض بين الأطراف، بوساطة من الأمم المتحدة، في إطار العملية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بمجرد بدء سريان وقف لإطلاق النار. وفي غضون ذلك، وفيما تدع الأمم المتحدة مفاوضات المسار السياسي في سورية تستمر، سيدير سكان إدلب شؤونهم ويمنحون حق الوصول إلى شحنات المعونة الإنسانية، على النحو المقرر في القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

تدرك الولايات المتحدة أنه لا يوجد طريق إلى الأمام دون تعاون روسيا ونظام الأسد. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تدعو روسيا إلى تخفيف عملياتها العسكرية، والضغط على النظام للقيام بالأمر نفسه والمشاركة مع الولايات المتحدة في عملية تدريبية لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار النهائي في إدلب وسورية عموما. ورشما يتخذ نظام الأسد وروسيا خطوات ملموسة نحو التهدئة في إدلب على نحو كامل وفوري ويمكن التحقق منه، ستواصل الولايات المتحدة ممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي من خلال جميع الوسائل المتاحة لعزل النظام وحلفائه. نحن نفضل العمل معا بشأن نهج تدريجي. ولكن لا يخطئ أحد: فإن الولايات المتحدة ستغتنم كل فرصة متاحة لزيادة الضغط على النظام ومؤيديه إذا استمر توقف إحراز تقدم على المسارين السياسي والإنساني. إن عزمنا واضح وثابت.

كنت أنوي أن أنهي ملاحظاتي عند هذه النقطة، ولكنني أود أن أخصص لحظة للرد على بيان المتكلم الذي خاطب المجلس بموجب المادة ٣٧ يوم ٢٥ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8561). إن مخاطبة مجلس الأمن شرف - لكل واحد منا - وينبغي دائما التعامل معه على هذا النحو. إن ما أظهره تجاه المجلس من عدم احترام إلى حد قارب الازدراء غير مقبول ويستوجب ردا. أولا، من الناحية الإجرائية، يبدي هذا الممثل باستمرار عدم احترام

تتوقف على ما إذا كان النظام وروسيا سيعملان مع تركيا لوقف شن المزيد من الهجمات في شمال غرب سورية والعودة الفورية إلى خطوط وقف إطلاق النار المتفق عليه في اتفاق سوتشي لعام ٢٠١٨. يجب ألا تصبح إدلب حلب أخرى، وتعتقد الولايات المتحدة أن تحقيق تقدم على الجبهة السياسية حقيقية وتخفيف حقيقي للتوتر لا يزال ممكنا، لكنه يستلزم إدراك نظام الأسد لأن النظام السياسي السليم يجب أن يستوعب أكثر من رأي.

وفي هذه المرحلة نرى مسارين بالنسبة لإدلب. المسار الأول دموي وللأسف معروف. إن استمرار السعي بلا جدوى وراء حل عسكري يقوض الأمن والأوضاع الإنسانية، فيما تجاهد الأمم المتحدة مرة أخرى من أجل الاستجابة لاحتياجات المدنيين الأبرياء. آلاف - وربما مئات الآلاف - من الناس سيفرون من إدلب ويتجهون شمالا صوب تركيا أو غربا صوب البحر الأبيض المتوسط، لتبدأ أزمة هجرة ثانية تزعزع استقرار المنطقة الأوسع نطاقا.

والمسار الثاني هو حماية إدلب وسكانها المدنيين البالغ تعدادهم ٣ ملايين نسمة من خلال وقف دائم لإطلاق النار متفق عليه بين الأطراف في الميدان وبقدر التأييد الإجماعي من مجلس الأمن. من شأن وقف أعمال العنف هذه أن يهيئ زخما وبيئة سياسية إيجابية يمكن فيها بدء عملية سياسية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن إحياء العملية السياسية في سورية يمكن وينبغي أن يبدأ بوقف لإطلاق النار يمكن التحقق منه في إدلب وشمال حماة. على الجماعات في الميدان، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، وروسيا ونظام الأسد وقف العمليات العسكرية فورا والعودة إلى الخطوط الأصلية المنصوص عليها في اتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار لعام ٢٠١٨. ينبغي عدم إطلاق طلقة نار أخرى، ينبغي عدم إسقاط براميل متفجرة أخرى، وينبغي عدم شن مزيد من الضربات الجوية. وينبغي أن يعهد إلى تركيا بالقضاء على القوى الإرهابية في المنطقة،

تكاليف هذه المنظمة. هذا لا يجعل الأمين العام موظفا لدى حكومة الولايات المتحدة، أو مجلس الأمن هيئة تابعة لحكومة الولايات المتحدة، بأي درجة أكبر من جعل تقديم تمويل من حكومة الولايات المتحدة من الجمعية الطبية السورية الأمريكية كيانا تابعا لحكومة الولايات المتحدة، أو السيد ليلى موظفا لدى حكومة الولايات المتحدة. كان ذلك هجوما مشينا على أحد العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في جلسة لم يكن لدى الممثل السوري أي مشكلة في قبول إحاطة إنسانية من لواء روسي يرتدي زيه العسكري ما فتئ يساعد في مواصلة.

وأخيرا، فإن حجته بأنه لا يحق لغير السوريين تقديم إحاطات بشأن سورية من شأنها نزع الأهلية عن معظم مقدمي الإحاطات الذين استمع إليهم مجلس الأمن منذ إنشائه. ليس بوسع الولايات المتحدة أن تدع هذا المنطق الملتوي يمر مر الكرام. نحن نرفض البيان الذي أدلى به الممثل السوري يوم ٢٥ حزيران/يونيه خلال جلسة الإحاطة عن الحالة الإنسانية في سورية، وأحث أعضاء المجلس الآخرين على القيام بذلك أيضا. إنه إهانة لهذا الجهاز وللنظام الدولي القائم على القواعد.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكر المبعوث الخاص وفريقه. لم يرح ما يقومون به بالغ الأهمية بشكل مطلق، مهما كانت الصعاب في الميدان.

أود أن أبدأ، إذا أذنتم لي، بإدلب، حيث بدأ المبعوث الخاص. لقد أجرينا مناقشة كبيرة في هذا الشأن في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/PV.8561)، ولذا فإنني لن أكرر سرد جميع هذه النقاط. غير أنني أعتقد أن الاستخدام العشوائي للقوة ينبغي أن يظل يمثل مصدر قلق للجميع في مجلس الأمن.

هناك انتهاكات مستمرة لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني. لقد طرحت عددا من الأسئلة. لا تزال تلك الأسئلة بدون إجابة. لقد اطلعت على بيان اللواء الروسي. ولا تزال

عن طريق إساءة استغلال وقتنا، إذ يتجاوز حد الخمس دقائق الذي أوصت به في المذكرة الرئاسية S/2017/507، حيث يتكلم في كل مرة ١٠ دقائق أو ٢٠ دقيقة أو أكثر. وقبل يومين، حاول التأكيد على وضع إجرائي، مما دلل على عدم معرفة بقواعد المجلس، عندما أثار زميلنا من المملكة المتحدة نقطة نظام فيما يتعلق بمزاعمه الشنيعة والخطيرة.

وبخلاف النقاط الإجرائية، حاول التأكيد على أن العاملين في المجال الإنساني متواطئين بصورة ما في الإرهاب، وأن المدنيين في المناطق التي يوجد بها إرهابيون لا يحق لهم الحصول على المساعدة الإنسانية أو الرعاية الطبية، وأن المدارس والمستشفيات في تلك المناطق هي بالتبعية أهداف عسكرية مشروعة، وهي من الجلي ليست كذلك. ومن المشين أن يحاول هذا الممثل، الذي استخدمت حكومته مرارا الأسلحة الكيميائية ضد سكانها المدنيين، وتمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتنتهك القانون الدولي والقواعد الدولية بالاستهداف المتعمد للمستشفيات والمدارس وسيارات الإسعاف، إلقاء محاضرة على مجلس الأمن عن اتفاقيات جنيف أو تطبيق قرارات مجلس الأمن أو سيادة القانون.

وفضلا عن ذلك، فإن قيامه بالخط من شأنه ديفيد ليلى، لا يمكن أن يمر دون رد من الولايات المتحدة أو مجلس الأمن. إنه أحد العاملين في المجال الإنساني الذين يعرضون حياتهم مرارا وتكرارا للخطر لمساعدة المحتاجين على أساس المبدأ الإنساني ولا يستحق أن يشكك دبلوماسي من منطقة كهذه، يعيش مرتاحا في نيويورك بينما يعاني بلده الصدمات الناجمة عن الحرب الأهلية، وفي هذا الشأن أي أحد، في حسن نوايا هذا الرجل. إن الادعاء بأن الجمعية الطبية السورية الأمريكية هي أحد فروع حكومة الولايات المتحدة مجرد أن الولايات المتحدة من بين العديد من البلدان التي تتبرع بالأموال للمنظمة هو ادعاء عدائي وسخيف. الولايات المتحدة تقدم ما يزيد على ٢٠ في المائة من

الأمل في أن تتمكن مجموعة العشرين من مناقشتها وإيجاد سبيل للمضي قدماً.

وينبغي ألا يصرف أي من تلك الجهود النظر عن حقيقة كوننا ندعم امتلاك السوريين لزام العملية السياسية وقيادتهم لها، بتيسير من الأمم المتحدة. والمبعوث الخاص على حق تماماً في القول إنه لا يمكن إحراز تقدم دون هذا النوع من التيسير. وأعتقد أنه لا يزال هناك سؤال مهم جداً بشأن التزام الحكومة السورية بعملية سياسية، إذ نرى شهراً بعد شهر أن المزاوغات متواصلة فيما يتعلق باللجنة الدستورية. وإذا استحال إحراز التقدم فإني حقاً أتفق مع ممثل الولايات المتحدة وأشجع المبعوث الخاص - الذي ألمح إلى هذا بنفسه - على محاولة انتهاج سبل أخرى نحو تحقيق الحل السياسي المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد أصبحنا جميعاً، لأسباب وجيهة للغاية، نركز بشدة على اللجنة الدستورية، ولكن الفائدة الأكبر تكمن في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشمل التحضير لانتخابات على الصعيد الوطني بإشراف من الأمم المتحدة، وتأمين الإفراج عن المحتجزين، وإرساء وقف إطلاق النار على كامل التراب الوطني.

وأشير إلى أنه ما يُحرز تقدماً على الأرض يكون مجدياً للمواطنين العاديين، فلن تدهر العملية السياسية. وهذا يعني توقّف الحكومة السورية عن القمع في جميع أنحاء البلد - وفي مناطق سيطرة المعارضة السابقة التي تسيطر عليها الحكومة الآن. وهذا يعني وقف الاحتجاز التعسفي والتجنيد الإجباري والتمييز.

وقد نمى إلى علمنا أن السلطات السورية قد أصدرت، في الأسبوع الماضي فقط، أكثر من ٧٠٠ شهادة وفاة لسوريين توفوا وهم قيد الاحتجاز في حماة، واستناداً إلى التقارير الواردة من منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، لم تستلم الأسر جثث أحبائها، ولم تتلق معلومات بشأن ظروف وفاتهم

الأسئلة دون جواب، لذلك سوف أعود إلى طرحها في الإحاطة الإنسانية المقبلة.

مع ذلك، وفي هذه اللحظة تحديداً، أود أن أردد ما قاله المبعوث الخاص في مناشدته جميع الأطراف من أجل تحقيق استقرار الحالة وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك وقف إطلاق النار على نطاق البلد. ونحن بحاجة إلى الإبقاء على هذا الهدف نصب أعيننا. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر ما ذكره ممثل الولايات المتحدة بخصوص ما استمعنا إليه من الممثل السوري في الجلسة التي عُقدت بشأن إدلب (انظر S/PV.8553). فقد ناقشنا طول البيانات وأساليب العمل هنا في المجلس. وهذا بالتالي ليس الوقت المناسب لترديد ذلك. غير أن ذلك يعني في رأبي أننا بحاجة إلى مناقشة ذلك الموضوع مرة أخرى.

وأود أن أتناول النقطة المتعلقة بمهاجمة العاملين في المجال الإنساني. إن وظائفهم خطيرة بما فيه الكفاية، وهم يؤدونها لأن الخدمات المؤسسية المعترف بها أو خدمات البلد غير قادرة على المساعدة أو غير راغبة في ذلك. ولذلك، وكما قلت في الجلسة السابقة، فهم يستحقون منا الحماية، فضلاً عن الشكر.

وإذ أنتقل إلى العملية السياسية، أتمنى أن يعلم المبعوث الخاص بأنه يحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة. ويهمننا كثيراً أن يتمكن فريق الاتصال من الاجتماع. وأرى في ذلك خطوة أولى ضرورية نحو السعي إلى تحقيق تقدم أسرع بشأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وعليه فإنني أمل أن يعالج جميع الأشخاص الذين يسعى المبعوث الخاص إلى الجمع بينهم هذا الموضوع بروح بناءة وحسن نية. ونؤيد الجهود التي يبذلها في عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. وهو المنتدى الوحيد المشروع. ونرحب بعقد الاجتماع في جنيف. وهو ضروري ولكنه غير كاف. وكما قال، نحتاج أيضاً إلى إحراز التقدم على أرض الواقع. ويجدوني



وقد ذكرتنا الشهادة المؤثرة بوجه خاص لممثل الجمعية الطبية السورية الأمريكية يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8561) باستمرار استهداف المساعدات الإنسانية والموظفين الطبيين والبنى التحتية. وندين بأشد العبارات الهجوم المتعمد على سيارة إسعاف بالأمس في قرية البارة، الذي أدى إلى مقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني من ذوي الخوذ البيض، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وفي هذه الظروف المأساوية، من المنفر لنا على وجه الخصوص ادعاء النظام بأن العاملين في المجال الإنساني يعملون بالتواطؤ مع المنظمات الإرهابية، في حين أنهم يضطلعون بعملهم في خضم مخاطر شديدة وفي أحيان كثيرة جداً على حساب أرواحهم.

وأود أيضاً أن أشدد على المسؤولية الخاصة لروسيا، التي لا بد للنظام من دعمها الجوي في مواصلته للهجوم. ومكافحة الإرهاب ليست المبرر الوحيد لهذا الهجوم، الذي يؤثر بالدرجة الأولى على السكان المدنيين والبنى التحتية. فلا يزال الكفاح ضد تلك الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن يمثل أولوية بالنسبة إلى فرنسا، غير أنه لا يمكن القيام بذلك في ظل انتهاك القانون الدولي الإنساني.

ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى روسيا للتأكيد مجدداً على التزامها بوقف إطلاق النار والضغط على النظام دون مزيد من التأخير لوقف القتال، ولا سيما من أجل التمكين من تحقيق وقف إطلاق النار فعليا على نطاق البلد. وهذا أمر لا بد منه من أجل أن تمضي العملية السياسية قدماً بسلاسة.

وفي الشمال الشرقي، علينا أن نواصل جهودنا للقضاء الكامل والدائم على التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وتلك هي الرسالة التي نقلها بالإجماع المديرون السياسيون للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الذين التقوا في باريس في ٢٥ حزيران/يونيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، قررت

أو مكان دفنهم. وذلك يشكل بالتالي عائقاً خطيراً أمام قدرة الشعب السوري على الثقة في مستقبله.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك شعور حقيقي بأن السلطات السورية تحتجز شعبها رهينة. كما يؤثر ذلك على الظروف الملائمة لعودة اللاجئين ويضر بها، ولا يعمل على تهيئة الظروف اللازمة لاستقرار الاقتصاد بحيث يمكن أن تصبح سورية في نهاية المطاف بلداً طبيعياً مرة أخرى. وهو لا يعطي السكان الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، ولا يتيح لهم الحق في العيش حياة خالية من العنف والخوف.

وأود مرة أخرى أن أختتم كلامي بمناشدة السلطات السورية الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتعاون بصورة أسرع وأكثر إيجابية مع المبعوث الخاص.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الإعلامية الواضحة والدقيقة بشأن المسائل والتحديات التي تواجه جهود الوساطة التي يبذلها. وأكرر دعم فرنسا الكامل له.

وأود أن أؤكد اليوم على الحاجة إلى إسكات الأسلحة في سورية بشكل دائم ودون إبطاء حتى يتسنى لنا المضي قدماً نحو عملية سياسية ذات مصداقية.

ويجب أن يكون على رأس أولوياتنا التصدي للوضع في إدلب، حيث مواصلة النظام وحلفائه الهجوم تقوض بصورة خطيرة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإحياء العملية السياسية. وهذا هو الموقف الذي أكدته مجدداً الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيانها الصادر اليوم بشأن إدلب. وفي مواجهة المآسي الأخيرة التي يشهدها الجزء الشمالي الغربي من سورية، يجب ألا ندخر وسعاً لمنع إدلب من أن تصبح حلباً جديدة. إن حياة ٣ ملايين شخص، بمن فيهم مليون من الأطفال، على المحك.

الإشراف على العملية. ونقدم دعماً الكامل للمبعوث الخاص هنا مرة أخرى لإحراز تقدم في هذا الصدد.

ولإيجاد حل للمأساة السورية، يتعين منح السوريين الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية مرة أخرى فيما يتعلق بمستقبل بلدهم.

وكما نعلم جميعاً، ما من سبيل عدا التوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) سيبقى تحقيق الاستقرار في سورية بصورة نهائية، والقضاء بشكل دائم على بؤر الإرهاب، وعودة اللاجئين في ظروف آمنة وكرامة. وستواصل فرنسا ما تبذله من جهود تحقيقاً لهذا الغرض خلال الاجتماعات الدولية المقبلة، التي نأمل أن تتيح إحراز التقدم.

وندعو روسيا مرة أخرى، التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المجال، إلى الضغط على النظام لاستعادة وقف إطلاق النار والحصول منه على التزامات من أجل استئناف عملية سياسية شاملة. وبدون إحراز تقدم سياسي ذي مصداقية، لن يتغير موقفنا بشأن إعادة الإعمار والجزاءات والتطبيع، وهو موقف الاتحاد الأوروبي أيضاً.

وسيكون خطأ فادحاً في التقدير وإخفاقاً سياسياً خطيراً إن افترضنا أن المأساة السورية قد انتهت. وفي مواجهة هذه المأساة الجديدة الناشئة في إدلب، واستناداً إلى سيناريو شهدناه مراراً وتكراراً، فلن يكون بوسع أحد القول إنه قد أخذ على حين غرة. بل وسيكون خطأ فادحاً في التقدير وخطأً سياسياً آخر الاعتقاد بأن مسار السلام بعيد المنال. فنحن جميعاً مقتنعون بعكس ذلك، أي أنه بمقدورنا تهيئة الظروف لتمهيد السبيل لعملية سياسية ذات مصداقية، والاستفادة من الأرضية المشتركة لدينا، وإحلال السلام في سورية بصورة نهائية. وليس لدينا وقت نضيقه؛ هذا هو النداء الملح الذي أوجهه اليوم باسم فرنسا.

**السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية):** أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته

فرنسا أيضاً بتخصيص مبلغ ٥٠ مليون يورو إضافي من أجل سورية، يكرس أساساً للشمال الشرقي.

وأشير في هذا الصدد إلى الحاجة الملحة لإحراز تقدم على الجبهة السياسية من أجل كفالة مستقبل واعد بتحقيق السلام والمصالحة. إن مسؤوليتنا المشتركة هي دعم المبعوث الخاص في النهوض بجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا الكامل في الجمع بين مختلف الجهات الدولية المعنية حول نفس الطاولة، وهذا في رأينا شرط ضروري للمضي قدماً. وهو يحظى أيضاً بدعمنا الكامل ليضع على وجه السرعة الصيغة النهائية لحزمة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن وتتناول التكوين والقواعد الإجرائية للجنة الدستورية. ومع ذلك يؤسفنا عدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد. ومن الواضح من الذي يظل مسؤولاً عن ذلك. إن النظام السوري يرفض كل تسوية ودية وهو يكتفئ من أساليبه في المماطلة لمنع تلك الفرصة الأولى للحوار من النجاح. ويتعين على المبعوث الخاص أن يخبرنا بصراحة عندما يرى أنه استنفد جميع السبل الممكنة للتوصل إلى اتفاق بشأن اللجنة. وإذا وصل النظام معارضته، سيكون الوقت قد حان ليقوم المجلس باستخلاص الاستنتاجات اللازمة والبحث عن سبل أخرى لإحراز التقدم.

وفي هذا الصدد، لا بد من وضع تدابير لبناء الثقة تفضي إلى تهيئة بيئة آمنة ومحايدة. وسيطلب ذلك، في جملة أمور، إحراز التقدم بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين، ووصول الأمم المتحدة إلى اللاجئين والمشردين العائدين إلى ديارهم، والتزامات النظام بأمن الأشخاص واستعادة ممتلكاتهم.

وأخيراً، أود أن أسجل أهمية موضوع الانتخابات بغية إجراء الاقتراع المقبل. يجب أن نبدأ في التفكير، استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، في الظروف اللازمة لكفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة؛ وأن يتمكن جميع السوريين، بمن فيهم المشردون واللاجئون، من المشاركة؛ وأن تشارك الأمم المتحدة في

أن نتقيد بمبدأ تولى السوريين للقيادة وامتلاك لزام الأمور، ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً. والصين على استعداد للعمل مع مجلس الأمن سعياً لتعزيز دعمنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تيسير إحراز التقدم التدريجي في العملية السياسية السورية.

**السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** يود وفد بلدي أن يهنئ السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.

تعرب كوت ديفوار مجدداً عن التزامها العميق بالحوار باعتباره أفضل طريقة لتسوية المنازعات بوجه عام، وفي النزاع السوري على وجه الخصوص، في إطار عملية سياسية شاملة تحظى بتأييد المجتمع الدولي. ونؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف من أجل إجراء حوار مثمر بين أطراف النزاع بهدف استعادة السلام والاستقرار في سورية وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الرخاء المشترك.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بعقد اجتماع الفريق العامل المشترك المعني بالحالة في إدلب يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو في أنقرة، ويدعو الدول الضامنة لمسار أستانا إلى مواصلة جهودها لضمان أن تحترم أطراف النزاع وقف إطلاق النار. ونرحب بقرار موسكو وأنقرة بالاجتماع على هامش مؤتمر قمة مجموعة العشرين المقبل يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه في أوساكا لتقييم جهودهما الرامية إلى استئناف العملية السياسية.

وترى كوت ديفوار أن الإجراءات التي تهدف إلى إضفاء زخم جديد على عملية حل الأزمة يجب أن تدعمها تدابير ترمي إلى استعادة الثقة وبنائها فيما بين أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، فإنها تشجع الفريق العامل المشترك والأطراف السورية على مواصلة تعاونهما في سياق العملية التي سمحت بإطلاق

الإعلامية، وأشيد به لما اضطلع به مؤخراً من جهود في مجال الوساطة. وندعم الجهود المستمرة التي يبذلها، بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لتيسير التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

أود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط تتعلق بكيفية تعزيز العملية السياسية.

أولاً، إن تعزيز العملية السياسية هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لحل المشكلة السورية. وإنشاء لجنة دستورية تمثيلية تقبلها جميع الأطراف هو القناة الأكثر واقعية لإطلاق عملية سياسية في سورية. وفي نيسان/أبريل، توصلت الأطراف السورية إلى تفاهم في الجولة الثانية عشرة من محادثات أستانا بشأن آليات صنع القرار في اللجنة الدستورية ونظامها الداخلي.

وفي الوقت نفسه، فيما يتعلق بإنشاء اللجنة، هناك القليل من المسائل المعلقة. وتدعم الصين الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن في هذا الصدد لمواصلة الوساطة واستمرار التواصل عن كثب مع جميع الأطراف. كما نؤيد الدور المستمر الذي تضطلع به عملية أستانا.

ثانياً، يتطلب القيام بعملية سياسية مستدامة وجود بيئة خارجية تتسم بالأمن والاستقرار. وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين روسيا وتركيا بهدف تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بينهما بشأن إدلب. إن آفة الإرهاب تشكل تهديداً رئيسياً للعملية السياسية ويمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للعملية ومستقبل البلد. وينبغي للمجتمع الدولي، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، مواءمة معاييرها وتضييق الخناق على جميع الجماعات الإرهابية بشكل صارم.

ثالثاً، إن مستقبل سورية ومصيرها هو في نهاية المطاف بأيدي الشعب السوري. ولدى تعزيزنا للحل السياسي، ينبغي لنا

ويجب أن نحول دون استمرار الأعمال العدائية العسكرية، التي تترتب عليها عواقب إنسانية كارثية. وذلك هو الطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق سلام مستدام. إن حياة ثلاثة ملايين من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في خطر. وندعو مرة أخرى إلى ضمان الاستعادة الفعلية لمنطقة تخفيف التوتر في إدلب، على النحو المتفق عليه في مذكرة التفاهم المبرمة بين روسيا وتركيا، وإلى احترامها احتراماً تاماً.

ويجب التأكيد على أن العملية السياسية ما زالت غير قادرة على اكتساب زخم. ويشمل ذلك إنشاء اللجنة الدستورية، وهي الخطوة الأولى نحو بدء عملية سياسية حقيقية تحت إشراف الأمم المتحدة. وينبغي أن يكتسى إطلاق عملية سياسية دائمة أهمية قصوى ويتعين على مجلس الأمن أن يدعم ذلك المسعى.

لقد وضعنا إطاراً دولياً لدعم العملية السياسية بين الأطراف السورية: القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وجميع العناصر الضرورية للعملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة محددة بوضوح. ويطلب القرار بأن توقف جميع الأطراف فوراً أي هجمات ضد الأهداف المدنية. ويحث جميع الدول الأعضاء على دعم الجهود الرامية إلى الاتفاق على وقف لإطلاق النار، ويطلب إلى الأمم المتحدة دعوة الأطراف إلى الدخول في مفاوضات رسمية.

وأود التأكيد على أن نجاح هذا العمل يتطلب المشاركة الكاملة والبناءة لجميع أطراف النزاع، وهو عمل لا يمكن أن ينجح إلا إذا شاركت السلطات السورية في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة. والسلام الدائم في سورية لا يمكن ضمانه إلا في إطار اتفاق سياسي بين الأطراف السورية، حيث أن الانتقال السياسي يجب أن يكون بقيادة سورية. ومن العناصر التي يجب أن تتضمنها العملية إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

سراح المحتجزين بصورة متبادلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٩.

ويشكل استئناف القتال في محافظة إدلب، وما له من عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل، مصدر قلق بالنسبة لكوت ديفوار. ولا يمكن إنكار أن التوصل لتسوية دائمة للأزمة السورية سيهيئ الظروف اللازمة للتصدي على نحو أفضل للحالة الإنسانية الكارثية، وبالتالي، المساعدة على توفير الإغاثة للسكان المنكوبين.

وفي هذا السياق، يشير وفد بلدي إلى أن أطراف النزاع، بموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إيجاد بيئة تفضي لإيصال المساعدات الإنسانية المستدامة بشكل آمن وسريع ودون عوائق، بما في ذلك في محافظة إدلب.

وختاماً، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجدداً دعمها الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد غاير بيدرسن. وتشجعه على مواصلة ما يبذله من جهود دؤوبة في مجال الوساطة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطته الإعلامية الشاملة والثاقبة. وأود أن أؤكد له دعمنا الكامل.

على نحو ما سمعناه قبل يومين من وكيل الأمين العام مارك لوكوك، إن الحالة الإنسانية في سورية غير مقبولة. ومن الصعب تخيل أثر الأعمال القتالية في الشمال الغربي من البلد. وأود هنا أن أكرر التعليقات التي أبداها زميلاي ممثلاً للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الدور الهام الذي يضطلع به العاملون في المجال الإنساني، وأن أعرب لهم عن تقديرنا وشكرنا، كما فعلت قبل بضعة أيام، لما يبذلونه من جهود دؤوبة في الميدان في سورية.

وتدعو جنوب أفريقيا المجلس إلى وحدة الصف من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) باعتباره المخطط الأساسي للحل السياسي الطويل الأمد في سورية.

وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للعمل مع الجهات المعنية السورية، يدعم وفد بلدي المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى إنشاء منتدى مشترك بهدف دعم الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام في سورية. وسيكون ذلك فرصة لإعادة تنشيط التعاون الدولي الواسع النطاق ودعم عمليات جنيف، بما في ذلك الانتهاء من إنشاء اللجنة الدستورية، وتمثيل المرأة فيها بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

وكما ذكر العديد من المتكلمين في وقت سابق من هذا الأسبوع خلال جلسة الإحاطة المتعلقة بالشأن الإنساني (انظر S/PV.8561)، فإن تصعيد العنف، لا سيما في شمال غرب سورية، يقوض الجهود المبذولة في العملية السياسية ويؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في البلد. واستمرار هذه الأعمال له أثر متزايد مزعزع الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً من خلال تشريد الآلاف من الناس وتفاقم الخلافات السياسية والطائفية وإمكانية انتشار التطرف ليتجاوز حدود سورية.

إن الحالتين السياسية والإنسانية في سورية لا يمكن معالجتهما بمعزل عن بعضهما بعضاً. ويؤثر تصاعد العنف وتدهور الحالة الإنسانية سلبيًا على التقدم السياسي. وعلى نفس المنوال، فإن إحراز تقدم في المجال السياسي سيدعم الجهود الرامية إلى ضمان أن يعيش جميع السوريين في بيئة مأمونة وآمنة ومزدهرة وخالية من العنف والإرهاب.

ويشكل السلام والاستقرار والديمقراطية حقوقاً راسخة للشعب السوري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للعمليات السياسية من أجل تحقيق سلام طويل الأمد في سورية على سبيل الأولوية وأن يواصل دعم الأمم المتحدة، بمن في ذلك المبعوث الخاص، وكذلك جهود الوساطة الأخرى

أود أيضاً أن أتناول بإيجاز المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في المساءلة عن جرائم الحرب. ونحث جميع الأطراف في النزاع على إدانة الاحتجاز التعسفي وأخذ الرهائن والاختفاء القسري وعلى حماية العاملين في المجال الإنساني والصحفيين.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن إعادة الإعمار في سورية. فنحن لن نكون مستعدين للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا بعد أن تبدأ على نحو وطيء علمية انتقال سياسي شاملة وحقيقية وجامعة، تتفاوض عليها أطراف النزاع السوري على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وبما إننا نؤيد تأييداً تاماً العودة الآمنة للاجئين السوريين الذين فروا من ديارهم، فإننا نعتقد أن الحل الدائم يجب أن يكفل تأمين العودة الطوعية والكرامة والمستدامة للسوريين إلى بلدتهم الأصلي، وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

**السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المتميزة التي ترأستم بها المجلس خلال الشهر المنقضي. وأود أيضاً أن أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية بشأن حالة العملية السياسية في ذلك البلد.

تود جنوب أفريقيا أن تكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للنزاع في سورية هو حل سياسي شامل ينبثق عن حوار جامع بقيادة سورية. ويجب أن تهدف تلك العملية إلى تحقيق انتقال سياسي، يعبر عن إرادة الشعب السوري مع ضمان الحماية لجميع فئات المجتمع السوري. ويقدر وفد بلدي ويؤيد السيد بيدرسن وفريقه في عملهم المستمر وجهودهم الدبلوماسية المبذولة لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية، ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. فمن دون الثقة، لا يمكن إحراز أي تقدم.

ونلاحظ أن المزيد من التأخير بشأن هذه المسائل أمر غير مقبول نظرا لما لها من تأثير حقيقي على مصداقية العملية، خاصة وأنه قد مضى ١٧ شهرا على انعقاد مؤتمر سوتشي. وفي هذا الصدد، نرى من الجوهرى أن يواصل الطرفان العمل على اتخاذ تدابير تعزز مناخ أفضل من التفاهم، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين، وتحديد هوية المفقودين، وتسليم رفات الموتى. ونرحب بالعمل الجاري في ذلك الصدد في إطار أستانا، ولكننا نلاحظ الحاجة إلى إحراز تقدم أكبر.

ينبغي لنا أيضا أن نشدد على أهمية تجنب تصعيد الصراع الذي يمكن أن يقوض آفاق التوصل إلى حل سياسي. وفي ظل الظروف الراهنة، في غاية الأهمية الحفاظ على الاتفاق المتعلق بإدلب والمبرم بين تركيا والاتحاد الروسي. ندين انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ما فتئت تحدث. إن مكافحة الإرهاب ليست عذرا لعدم الامتثال لهذه الالتزامات الدولية. وثمة تحدٍ رئيسي آخر يتمثل في معالجة الحالة الخطيرة التي يعاني منها ملايين اللاجئين والمشردين داخليا، الأمر الذي لا يتطلب فقط تعبئة الموارد المالية، بل الأهم من ذلك، توفر الإرادة السياسية اللازمة لضمان عودة آمنة وكرامة ضمن معايير مقبولة دوليا.

إننا عند منعطف حرج يتسم فيه العمل السريع على الصعيد السياسي بأهمية حيوية. وينبغي أن تهدف أولا الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى تجنب المزيد من التجزؤ في البلد وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، مع مراعاة الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية - السياسية التي تذكى لهيب الصراع في سوريا إلى حد كبير، خاصة عندما تتمثل الأولوية الرئيسية في حماية الملايين من الناس الذين يمرون في هذه الحالة الهشة بشكل رهيب.

**السيد سافرونكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):  
أولا وقبل كل شيء، سيدي، نقدر أيما تقدير عملكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن، وكذلك جهود الفريق الكويتي بأسره. نشكر أيضا المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الإعلامية. ونتشاطر

الرامية إلى حل النزاع. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان إحراز تقدم سياسي والعودة إلى الحياة الطبيعية في سورية.

في الختام، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا موقفها القائل بأن ضم أي أراض تم الاستيلاء عليها بالقوة باطل بموجب القانون الدولي، وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة. وكما سبق وذكر العديد من المتكلمين، من الضروري دعم واحترام القانون الدولي لاستعادة السلام والاستقرار على المدى الطويل في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها الدولية واحترامها إذا أرادت الشيء نفسه من البلدان الأخرى.

**السيد ميسا - كوادرا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نحن أيضا نود أن نستهل كلمتنا بتهنئتك، سيدي الرئيس، على الطريقة الرائعة التي ترأستم بها عملنا خلال شهر حزيران/يونيه. ونعرب عن الامتنان لكم على عقد هذه الجلسة، ونشكر السيد بيدرسن على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونقدر عمله الشاق في الدعوة إلى إحلال السلام المستدام في سورية. ولذلك، نؤكد من جديد التزامنا بنجاح ولايته.

تتطلع بيرو إلى أن تفيده الاجتماعات الهامة التي تُعقد بين المبعوث الخاص والأطراف المختلفة والاجتماعات رفيعة المستوى بين الجهات الدولية صاحبة المصلحة في النزاع السوري في إيجاد نقاط للتقارب صوب إنشاء لجنة دستورية يمكن الاعتراف بها باعتبارها لجنة شرعية ومتوازنة ومتسقة مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونشدد تحديدا على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الحاسمة، مثل العضوية التمثيلية للجنة وعملية صنع القرار داخلها وولايتها، وإلى ضمان أن تفضي تلك الجهود إلى إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة.

المنظمات الإرهابية التي اعترف مجلس بأحدها كذلك، وتم ذلك بالإجماع من جانبنا جميعا. وقد عقد الضامنون في أستانا العزم على التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في إدلب، وهم يتعاونون بنشاط مع سوريا وإيران وتركيا لتحقيق هذه الغاية. إننا ننفذ بدقة المذكرة التي قمنا بصياغتها واتفقنا عليها وتوقيعها في سوتشي. وبدلا من أن نطلب بأن ننفذ ما اتفقنا عليه ووقعناه أنفسنا، سيكون من الأحرى للجميع المشاركة في مكافحة الإرهاب. وسيمثل ذلك إسهاما حقيقيا في تحقيق التسوية السورية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شمال شرق سوريا. ولن يكون ضمان الاستقرار والأمن في هذه المنطقة ممكنا إلا إذا كان قائما على احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، ورفض الخطط الانفصالية التي تقوض الأمن القومي لسوريا وجيرانها. وعموما، من المحير أن يُطلب منا، من جهة، تقديم مزيد من المعلومات والتفاصيل عما يجري، ثم عندما ندعو ممثلنا، الذي يعمل في البلد ويضطلع بمهمة المصالحة الوطنية الهامة، لكي يقدم إحاطة إعلامية للمجلس، تصبح فجأة هذه الإحاطة موضع شكوك من الجهة الأخرى. بل، في الواقع طُرحت عليه الأسئلة قبل أن يقدم إحاطته الإعلامية، ومن قبل البلدان التي تحتل سوريا بصورة غير قانونية وتنتهك سيادتها وسلامتها الإقليمية.

نأمل في أن تتمكن قريبا من تحقيق تقدم في إطلاق اللجنة الدستورية. في الأيام القليلة الماضية، عقد ممثلو روسيا مشاورات مكثفة حول هذا الموضوع مع المعارضة وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في النزاع، وكذلك مع السلطات السورية. وغني عن القول إن الهدف الاستراتيجي المتمثل في بدء عملية سياسية كاملة في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لم يتغير. لقد شددت على أنه على الرغم من أنه تم تأجيل الحالة، وغالبا ما يكون ذلك التأجيل مصطنعا، بما في ذلك في جلسة

الآراء التي أعرب عنها، ونؤيد جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة في سوريا. ومن المهم جدا أن نتمكن من إقامة حوار مستمر وبناء مع جميع الأطراف المعنية والإبقاء عليه، والعمل على التقريب بين مواقفها على الساحتين الإقليمية والدولية.

تعمل روسيا بنشاط من أجل دفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام واستعادة الثقة بين الأحزاب الرئيسية داخل سوريا وحوها. ونحن نتعاون تعاوننا جيدا مع شركائنا في مسار أستانا، أي إيران وتركيا، في حين نُبقي على اتصال دائم مع المبعوث الخاص، ونسق مع الحكومة السورية والمعارضة السورية.

في ٢٥ حزيران/يونيه، قدم اللواء باكين، رئيس مركز المصالحة الروسية، إلى مجلس الأمن إحاطة إعلامية شاملة عن الحالة العسكرية والسياسية في سوريا (انظر S/PV.8561)، وقد وجدناها مفيدة للغاية وغنية بالمعلومات، واقتربت بإجابات شاملة على العديد من الأسئلة التي طُرحت في المجلس. وبنبغي للأعضاء أن يلموا بها. لقد أولى الممثل الروسي في بيانه اهتماما خاصا بالحالة في منطقة خفض التصعيد في إدلب. لا يمكن إنكار أن الميليشيات من جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية، وهي أساسا جبهة النصرة، لم توقف هجماتها الاستفزازية على مواقع القوات المسلحة السورية، والسكان المدنيين في البلاد، والقاعدة الجوية الروسية في حميميم. إن حثنا أو مطالبتنا بأننا لا نفعل شيئا حيال هذه الحالة أمر أقل ما يمكن وصفه بأنه غير نزيه، لا سيما عندما يؤكد اللواء أن عملياتنا العسكرية موجهة حصرا نحو أهداف أكدتها الاستخبارات. إننا لا نؤذي بأي شكل من الأشكال السكان المدنيين أو الهياكل الأساسية الإنسانية.

نحن قلقون من أن أعضاء جبهة النصرة يحاولون ارتداء ثوب جديد ليظهروا في شكل معارضة معتدلة. ونحن جميعا نعرف جيدا أن تغيير الثوب لا يعني الامتناع عن الأنشطة الإرهابية. إذ لا يزال المضمون على حاله ولم يتغير، ويجب أن تستمر مكافحة

استعادة العلاقات وتطبيعها وتحسينها بين العرب وتحسن الحالة في الشرق الأوسط ككل. وبالمناسبة، فإن تلك عملية طبيعية وموضوعية تمضي قدماً رغم ما تواجهه من مقاومة من الخارج.

لقد آن الأوان ليلقي العديد من زملائنا نظرة جديدة على ما يتبعونه من نهج بالية تجاوزها التاريخ تجاه المسألة السورية. وقد حان الوقت للتخلي عن الضغوط ومحاولات العزل والتواصل الصريح مع الجماعات المسلحة غير القانونية، التي لا يرضيها تغيير ولائها ولا تتردد في التعاون مع إرهابيين حقيقيين. ألم يتعلم زملائنا من التاريخ شيئاً؟ وكيفينا النظر إلى تدمير كيان الدولة نتيجة للتدخلات الخارجية غير المشروعة في مختلف الدول العربية.

وندعو كل من تهمه استعادة السلام في سورية إلى المشاركة في الجهود التي نبذلها على نحو بناء. فيمكننا إنهاء الحرب والتركيز على مسألتنا العملية السياسية والمصالحة الوطنية، اللتين ينشط فيهما السيد بيدرسن. وبوسعنا معاً أن نضمن حقوق الأقليات، بمن فيهم المسيحيون الذين عاشوا في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين. وتتطلب الحالة في سورية والشرق الأوسط وضع نهج شامل. ويتطلب إرساء تعاون دولي رفض سياسات التصعيد رفضاً قاطعاً والاستعاضة عن المواجهة بالحوار والتعاون، وأود أن أؤكد مرة أخرى أن ذلك ينطبق على سورية وإيران وبلدان أخرى في المنطقة.

**السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود بدايةً أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الإعلامية والتزامه.

فمنذ بداية النزاع قبل تسع سنوات، أودى العنف بأرواح عشرات الآلاف من المدنيين. وقد شهدت سورية وشعبها بعضاً من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وقد ترك ملايين السوريين بلدهم وما زالوا خارجة حتى يومنا هذا. وينتظر آلاف السوريين بوادر تبشّر بأن أقاربهم المفقودين أو الذين احتجزوا

المجلس اليوم، لا نزال متفائلين بشأن التطورات المستقبلية في الجمهورية العربية السورية، لأننا نعمل بالكامل وفقاً للقانون الدولي. نحن موجودون في سوريا بدعوة من الحكومة الشرعية. ومن الواضح أنه مع عودة الحياة الوضع الطبيعي في سوريا، يتم القضاء على بؤر الإرهاب الرئيسية وعودة البلد إلى السلام، وستطفو على السطح مشاكل الانتعاش بعد انتهاء الصراع، وتقديم المساعدة الإنسانية. ويجب تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء سوريا، من دون شروط مسبقة. ومن المهم تقديم المساعدة لإعادة إعمار سوريا في امتثال صارم لقواعد القانون الإنساني الدولي، ومبادئ الحياد والنزاهة، وبدون تحيز وبالتعاون مع السلطات المركزية. ويجب أن نعمل على تهيئة الظروف اللازمة لدعم العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في سوريا. بيد أنه وردت معلومات مفصلة عن ذلك في الإحاطة الإعلامية التي قدمها اللواء باكين (انظر S/PV.8561)، لذلك أطلب مرة أخرى من أعضاء المجلس أن يقرأوها بعناية.

نحث الجميع على أن يرفضوا نهائياً الجزاءات الأحادية الجانب، التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في سوريا. إن مواطنيها يعانون معاناة كبيرة من هذه القيود، وتعاني سوريا من مشاكل خطيرة في قطاعات الرعاية الصحية والوقود والطاقة. وستواصل روسيا تقديم الدعم الشامل إلى سورية بشأن المسائل المتعلقة بإعادة بناء الهياكل الأساسية وإيصال المساعدة الإنسانية، على الصعيدين الثنائي والدولي، بسبل منها منظومة الأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن سورية كانت وستظل دولة رئيسية في الشرق الأوسط وجزءاً لا يتجزأ من العالم العربي. ولا يمكن فصلها على نحو مصطنع من السياق الإقليمي الأوسع نطاقاً من أجل النفعية الظرفية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد عودة دمشق إلى الأسرة العربية في أقرب وقت ممكن، مما سيشجع



هو لجنة متوازنة وشاملة للجميع تمثل عناصر المجتمع السوري كلها، وتستند إلى إجراءات عمل واضحة. ويبدو لنا أن العملية تتقدم ببطء شديد رغم جميع الجهود الدبلوماسية. وعلينا أن نضعف جهودنا. فقد حان الوقت لإنهاء الأزمة.

والسلام الذي ينتظره الشعب السوري محدد في القرار (٢٠١٥) ٢٢٥٤ وفي بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتنفيذ القرار من خلال فرض وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإعداد عملية انتقال سياسي عن طريق إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة يمكن أن تشارك فيها الجالية السورية، وهيئة بيئة آمنة ومستقرة وسلمية.

وأخيراً، يجب ألا ننسى ملايين السوريين الذين ما زالوا يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة جهوده بشأن هذه المسألة الهامة.

**السيد شهاب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أعرب عن خالص شكر وفد بلدي وامتنانه لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الوفد الكويتي لما أبدىتموه من فعالية في توليكم رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. كما نودّ، بطبيعة الحال، أن نشكر المبعوث الخاص بيترسن على إحاطته الإعلامية الشاملة. فوفد بلدي يقدر كل التقدير ما يضطلع به من عمل دؤوب في التعامل مع مختلف أطراف النزاع.

وقبل يومين، خلال الإحاطة الإعلامية الإنسانية بشأن سورية (انظر S/PV.8561)، شددت إندونيسيا على أنه لا يمكننا أن نسمح لتصعيد الوضع في شمال غرب سورية بالاستمرار في تقويض الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتنشيط العملية السياسية، كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/508). ولذلك يجب أن يكون احترام وقف إطلاق النار والتخفيف من حدة التوتر الأولوية الرئيسية. فثمة الكثير على المحك. وفي هذه المرحلة، يجب على المجلس أن يقدم دعمه القوي للأعمال الجارية

تعسفاً ما زالوا على قيد الحياة. وقد تولى المبعوث الخاص مهامه في ظل تلك الخلفية قبل بضعة أشهر. وقد زادت الحالة تدهوراً منذ نهاية نيسان/أبريل بسبب تصاعد العنف في إدلب. وكما نعلم جميعاً، فإن ذلك أدى إلى خلق حالة قد تكون كارثية بالنسبة لسورية والمنطقة من الناحية الإنسانية ومن ناحية الأمن الإقليمي على السواء. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن المشاركين في الصياغة يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8561). ونؤكد مجدداً أن أطراف النزاع ملزمة بحماية المدنيين واحترام مبدأي التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني. وكما أشارت السيدة ديكارلو في الأسبوع الماضي،

”لا يمكن لجهودنا الدؤوبة للتوسط في التوصل إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري أن تحرز أي تقدم في بيئة من النزاع المفتوح“ (S/PV.8553، صفحة ٢).

ونحث الأطراف على تجديد التزامها الكامل باتفاقات وقف إطلاق النار بموجب المذكرة الروسية - التركية الموقعة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ونكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية في كافة أنحاء البلد. وندعو جميع الجهات المعنية إلى اغتنام كل الفرص الممكنة للتوصل إلى حل دائم، بما في ذلك على هامش اجتماع مجموعة العشرين المقبل.

فما من حل عسكري للأزمة السورية. وقد كان هذا واضحاً منذ البداية ولا يزال كذلك بعد أكثر من ثماني سنوات. فالحل الممكن الوحيد هو الحل السياسي. وفي رأي بلدي، يجب أن يتولى السوريون زمام اللجنة الدستورية وقيادتها وأن تُيسرها الأمم المتحدة. ونؤيد الدور الهام الذي يضطلع به المبعوث الخاص في إنشائها. ومع ذلك فإن إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية وحده من شأنه أن يظهر الإرادة السياسية لأطراف النزاع في العمل على نحو بناء من أجل التوصل إلى حل للأزمة. وما يلزم

الذي تؤديه الدول الضامنة لمسار أستانا على الجبهتين السياسية والإنسانية في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. وربما يرغب المجلس أيضا في النظر في إمكانية عقد مناقشة غير رسمية أوثق مع الدول الضامنة بغية اتباع خريطة طريق ملموسة بدرجة أكبر فيما يتعلق بمستقبل اتفاق وقف إطلاق النار. وأكرر أن ثمة أشياء كثيرة على المحك.

**السيد سينغر وايسنغر** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم السيد غير بيدرسن، الذي يمكنه أن يعول على دعمنا الكامل. وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم البارعة لعمل المجلس. ونهنتكم وجميع أعضاء وفدكم على رئاستكم. وترحب الجمهورية الدومينيكية بالجهود المبذولة للتقريب بين العناصر الفاعلة ذات الصلة في العملية السياسية ولبناء الجسور بينهم، ونشيد بالمشاورات الواسعة النطاق الجارية في إطار البحث عن حل سياسي مستدام وشامل للجميع للنزاع في سورية.

إن المجلس مُطالب، بوصفه ضامنا للتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بكفالة المحافظة على الظروف المواتية الكفيلة بتنشيط عملية سلام شاملة وجامعة وذات مصداقية، تستند إلى ثقة جميع السوريين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الملايين من اللاجئين الموجودين خارج البلد، والذين سيعودون في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن من المستحيل بناء الثقة ما بقي السكان المدنيون يعيشون في ظروف من عدم اليقين والاضطراب وانعدام الأمن وفي وقت تفرق فيه شمل عدد كبير جدا من الأسر من دون أن تكون لديهم معلومات عن مصير أقاربهم. وتدرك الجمهورية الدومينيكية أن كل هذه العناصر مجتمعة تجعل العملية السياسية أكثر هشاشة، ونشدد على ضرورة أن يبذل المجلس قصارى جهده لضمان حماية السكان المدنيين في جميع أنحاء سورية. ولذلك، لا بد أن نصر على ضرورة امتثال جميع

لإنشاء اللجنة الدستورية، في إطار بيان جنيف (S/2012/522)، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد تود إندونيسيا أن تركز على ثلاث نقاط تتعلق بتعزيز العملية السياسية السورية: ولا، نود أن نعيد تأكيد الكلمات الرئيسية وهي ”يقودها السوريون ويتولون زمامها“. فينبغي ألا تكون مجرد لازمة تُكرر في كل جلسة من جلسات مجلس الأمن بشأن سورية، بل الأساس الرئيسي الذي نسترشد به في كامل عملية إيجاد حل سياسي شامل للجميع، مع احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية احتراما تاما. ومن الواضح أن القول أسهل من الفعل. وهذا يقودني إلى النقطة الثانية في بياني. فعلى الرغم من أننا ندرك التحدي الواضح، من المهم للغاية إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة بين الأطراف المعنية وبناء وتعزيز الثقة. ويجب على المجلس تهيئة مناخ يفرضي إلى استمرار المفاوضات. ولذلك، فإننا نرحب بجهود المبعوث الخاص بيدرسن، بدعم من البلدان الرئيسية، لالتهاء من تكوين اللجنة الدستورية وتحديد اختصاصاتها. وتعني إندونيسيا تماما أن تشكيل اللجنة الدستورية لا يشكل الهدف الوحيد. بيد أن عقد أول اجتماع لأعضاء اللجنة في جنيف سيكون بالقطع خطوة أولى ملموسة باتجاه فتح الباب أمام العملية السياسية في سورية، ومن شأنه أيضا أن يرسل إشارة قوية وإيجابية ليس إلى المجتمع الدولي فحسب، وإنما الأهم إلى الشعب السوري.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على أهمية الحل التوفيقى وأحث جميع الأطراف على تجنب أي أعمال أو أنشطة أو تصريحات يمكن أن تعرقل العملية السياسية. إن هذا نزاع مؤلم قد طال أمده. وأي تأخير على الجبهة السياسية لن يجلب سوى المزيد من المعاناة للشعب السوري وسيؤدي إلى خسارة المزيد من الأرواح. وتؤمن إندونيسيا تماما بأننا سنتمكن من تحقيق هدفنا النهائي ما دمنا نروج للسبل السلمية بدلا من العنف وللحوار بدلا من المواجهة. وفي هذا السياق، فإننا نقدر الدور الحاسم

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) تكلمت بالإسبانية): أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، على المعلومات المستكملة والمفيدة جداً التي قدمها لنا

ينبغي أن تحفز الحالة الإنسانية المتدهورة، التي تفاقمت بسبب تجدد الأعمال العدائية بين أطراف النزاع في شمال غرب سورية، المجتمع الدولي على أن يوحد جهوده لجعل التوصل إلى نتيجة سلمية لهذه الأزمة أمراً ممكناً. وكما قلنا في مرات عديدة، فإننا نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في سورية. وبينما نبحث عن سبل لوضع حد لأنشطة الجماعات الإرهابية في إدلب وفي المدن المجاورة، على أساس الاتفاق الروسي - التركي، يجب أن نركز على تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع وتشجيع التوصل إلى حل سياسي استناداً إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما من شك في أننا يجب أن نكون عازمين تماماً في جهودنا الرامية إلى التعجيل بإنشاء اللجنة الدستورية إذا كنا نريد أن نطلق حقاً عملية سياسية يمكن أن تضع حداً لهذا النزاع الطويل. وترحب غينيا الاستوائية بجميع مبادرات وجهود المبعوث الخاص التي تركز على دعم الأهداف الخمسة ذات الأولوية للولاية المسندة إليه، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفضلاً عن المناقشات الجارية بشأن إنشاء لجنة دستورية وبدء عملها، فإن من الضروري ضمان عدم تقويض أي من الأطراف للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإعادة إطلاق العملية أو تحويل هذه الجهود إلى عقبة. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف على أن تكون عازمة في تحديد الأولويات فيما بين مختلف النهج مع كفاءة وجود قدر كبير من التقارب، ونحثها على تكثيف اجتماعاتها الدبلوماسية والنقاش الصريح.

يجب أن نكون موضوعيين ونعترف بأنه لم يعد هناك مجال للاحتتمالات أو التوقعات. ويجب تشكيل اللجنة الدستورية في

أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ويجب اتخاذ تدابير على الفور لوقف الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات والمدارس.

ونوه بالتقدم الذي تم إحرازه بشأن تشكيل اللجنة الدستورية على الرغم من أنه لا يزال غير كاف. ونعتقد أنه من الضروري إحراز تقدم في تحديد الأسماء المتبقية ووضع النظام الداخلي وإنشاء ولاية محددة للجنة فيما تظطلع به من أعمال. ونأمل في التوصل إلى اتفاق متين بشأن تلك الجوانب الرئيسية للعملية خلال المشاورات المقبلة. ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة لضمان أن تتسق جميع تلك الترتيبات تماماً مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وأن تشجيع توطيد دور الأمم المتحدة بوصفها ميسراً للعملية. ونكرر تأكيد أهمية إدراج أحكام محددة لكفالة المشاركة النشطة والمجدية للنساء في جميع المراحل، ليس بصورة متزامنة أو كمساهمات، ولكن بوصفهن كيانات لها آراؤها على طاولة التفاوض وفي عملية اتخاذ القرارات. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على ممارسة أكبر قدر ممكن من المرونة وإظهار روح بناءة في المشاورات وعدم إغفال ضرورة التخفيف من معاناة أبناء الشعب الذين قاسوا النزاع على مدار سنوات، وتمكينهم من رسم مساهمهم نحو مستقبل جديد.

في الختام، فإننا نؤمن بإيماننا راسخاً بأنه لا يزال بالإمكان بلوغ الهدف المقترح في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والمتمثل في الترويج لعملية سياسية واسعة النطاق تُتوج بعقد انتخابات حرة وشفافة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الإنهاك الذي من المؤكد أننا نشعر به جميعاً نحن الذين نريد التوصل إلى حل سلمي ومستدام لهذه الأزمة، يجب علينا أن نُبقي هذا التطلع المشروع حياً وأن نبذل كل الجهود اللازمة لبناء الإرادة السياسية التي تستحقها الحالة الراهنة والتوصل إلى اتفاقات في جميع المجالات.

ذوي الخوذ البيض والعاملين في المجال الإنساني إرهابيون؟ هذا شيء نعترض عليه ونرفضه تمامًا، لكننا لم نفاجأ به.

ما أدهشني أكثر هو ما قاله الممثل الروسي للتو. حيث قال إن النهج الذي نتبعه هنا، أي نهج التأكيد على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والسعي إلى إيجاد حل سياسي وعدم قبول العنف الجنسي ضد المرأة، هو نهج عفا عليه الزمن. لا أريد أن يكبر أطفالنا في عالم كالذي يتصوره. أريد أن يكبر أطفالنا في عالم يتم فيه احترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وحيث يتم فيه البحث عن حل سياسي وحيث لا يتم القصف بشكل عشوائي.

دعوني أدخل في صلب الموضوع. مرة أخرى، أنا أؤيد تمامًا ما قاله غاير بيدرسن وأتفق معه بشأن الطريق إلى الأمام. ولا يسعني إلا أن أكرر ما أعرب عنه من قلق فيما يتعلق بالهجوم العسكري في شمال غرب سورية. من غير المقبول استمرار الغارات الجوية العشوائية والقصف واستخدام البراميل المتفجرة. مرة أخرى، نشهد مقتل مدنيين أبرياء. وفي إطار الحرب على الإرهاب، لا يوجد ما يبرر القصف العشوائي للمدنيين أو الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب على أي شخص لا يصدقني التحدث إلى السيد فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، وهو من الاتحاد الروسي. إنه يقول بوضوح إن احترام حقوق الإنسان يشكل السبيل لمكافحة الإرهاب.

وقال الممثل الروسي في وقت سابق إن جميع الهجمات الجوية هي ضد أهداف أكدتها معلومات الاستخبارات. ما هو نوع المعلومات الاستخباراتية المستخدمة عندما تتعرض سيارات تحمل علامات محددة بوضوح تابعة لعمال الإغاثة الإنسانية أثناء نقل المصابين في هجوم آخر للقصف والقتل من قبل السوريين أو حلفائهم وهي في طريقها إلى المستشفى؟ هل هذه عمليات قتل محددة الأهداف؟ وهل هذه أهداف أكدتها

أسرع وقت ممكن. علاوة على ذلك، تأمل غينيا الاستوائية في أن تفتح المشاورات بشأن سورية التي ستعقد الشهر المقبل في نور سلطان الطريق أمام شروع اللجنة في عملها.

وأختتم بتشجيع المبعوث الخاص مرة أخرى، على مواصلة النظر في جميع الفرص للتغلب على العقبات التي تعوق إنشاء اللجنة والتأكيد على أن الحل السياسي الواسع النطاق والشامل للجميع الذي تقوده الجمهورية العربية السورية وفقًا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة يمكنه وحده أن يمهّد الطريق لتحقيق السلام المستدام في سورية، ويضع حداً للمعاناة التي لا يمكن تصورها والتي تحملها السوريون لفترة طويلة للغاية.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكركم سيدي على رئاستكم. ولا أستطيع أن أفعل ذلك بنفس الطريقة الراقية للسفير ماجيلا، لكنني أعني ما أقول. كنت سعيداً للغاية عندما دخلت القاعة صباح هذا اليوم لأجد أنكم حرصتم على فتح ستائر القاعة. وأرى أنها قد أغلقت مرة أخرى. ولا أعرف ما إذا كان ذلك بسبب ضغط من الأمانة العامة أو بسبب الموضوع المثير للكآبة للغاية المدرج في جدول أعمالنا اليوم.

قبل أن أتطرق إلى جوهر بياني، اسمحوا لي أن أعلق قليلاً على ما قاله سفير الولايات المتحدة كوهين فيما يتعلق بالممثل السوري. لا يمكنني إلا أن أؤيد ما قاله تمامًا، لكن في الوقت نفسه يجب أن أسأله: ماذا تتوقع؟ ماذا تتوقع من ممثل الحكومة التي تقصف مواطنيها، والتي تسقط البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية بشكل عشوائي على مواطنيها؟ ماذا تتوقع من ممثل حكومة تلقي بأفراد شعبها في السجون حيث يتعرضون للتعذيب والموت؟ إن صور السجون السورية التي رأيناها جميعاً هي أسوأ ما رأيناها على الإطلاق. وماذا تتوقع من ممثل حكومة تقصف باستمرار العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وتقول إن

تقديرا كبيرا أن الجامعة تدعم القيم التي تحدثت عنها في بداية مداخلتني.

**الرئيس:** سأدلي ببيان بصفتي الوطنية.

بداية نتقدم بجزيل الشكر للمبعوث الخاص السيد غاير بيدرسن على إحاطته القيمة حول المسار السياسي السوري وأغتنم هذه الفرصة لأجدد لكم السيد بيدرسن دعم دولة الكويت الكامل لجهودكم الرامية إلى إعادة إحياء العملية السياسية السورية، وندعو الأطراف كافة إلى تقديم الدعم والعمل مع المبعوث الخاص لتمكينه من القيام بمهامه تنفيذًا للولاية المناطة به على أكمل وجه.

ونجدد التأكيد على أنه لا وجود لحل عسكري للأزمة في سورية، وأن الحل الوحيد هو من خلال تسوية سياسية عادلة تيسرها الأمم المتحدة بقيادة وملكية سورية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ولقد استعرض القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الخطوات لعملية انتقالية سياسية تتضمن محطات عدة، ومنها صياغة دستور جديد وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجري عملا بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل جميع السوريين بمن فيهم من هم في الخارج. وفي سياق متصل، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة أن تكون اللجنة الدستورية متوازنة وشاملة وذات مصداقية. ونأمل في أن تكون بداية أعمالها الانطلاق الذي طال أمده للعملية السياسية.

لقد تابعنا عن كثب وبقلق التصعيد العسكري خلال الأسابيع الماضية في شمال غرب سورية، الذي أدى إلى نزوح ما يقارب ٣٥٠.٠٠٠ شخص واستهداف للبنية التحتية المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس، وراح ضحيته مدنيون أبرياء. إننا نجدد إدانتنا لقتل المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان، ونجدد التذكير بضرورة احترام الأطراف كافة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندين جميع الهجمات

معلومات الاستخبارات؟ ماذا يحدث للطيارين عندما يعودون إلى القاعدة؟ هل يحصلون على الأوسمة أم يعرضون على المحاكم؟

لذلك لا يوجد حل عسكري، بل يوجد حل سياسي فقط.

ويجب على جميع الأطراف الامتثال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). إن غاير بيدرسن يعمل بجد ويعمل على الصيغ ٣+٣ أو ٢+٤. ويجب أن أقول إنه عندما ينظر المرء إلى فقرات مختلف الاتفاقيات، ليس من المهم ما إذا كنا نستخدم صيغة ٢+٤ أو ٣+٣، لأن أغلبية الثلثين على ما أعتقد ضرورية لاتخاذ إجراء. لذلك في النهاية، هذه مجرد خطوة تقنية.

وإذا وافق أصدقاؤنا الروس فقط لمدة يوم أو يومين أو ثلاثة على وقف دعمهم العسكري والاستخبارات العسكرية حتى توافق الحكومة السورية على صيغة معينة وتوافق على الذهاب إلى جنيف، فإن ذلك سيحدث على الفور.

ولا يمكنني إلا أن أتحدث عما يفعله السيد بيدرسن والمتعلق بضرورة دعم عملية جنيف وبأن العملية السياسية يجب أن تمضي قدما. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وحتى إذا قرر النظام السوري محاولة قتل الجميع في إدلب، فلا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. بل يجب أن يكون هناك حل سياسي. وجنيف عنصر واحد، لكن العنصر الضروري الآخر في سورية هو تحقيق المصالحة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم وضع حد لعمليات التوقيف التعسفي والقتل والتعذيب والعنف الجنسي وحالات الاختفاء والحرمان من المساعدات الإنسانية. عندها فقط ستكون عودة اللاجئين ممكنة.

أقول لزميلنا الروسي بأننا سنعمل على الحفاظ على الجزاءات طالما لم يغير النظام السوري سلوكه الوحشي ضد شعبه. والجزاءات لم يعف عنها الزمن، ونريد الحفاظ عليها طالما لزم الأمر. ونرحب بأن الأسرة العربية لا ترحب بسورية كعضو في جامعة الدول العربية، وإنما تبقى النظام خارجها. ونحن نقدر

على الأراضي وضمها بالقوة أمر مرفوض ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): شكرا،

السيد الرئيس. أرحب. بداية، بالسيد المبعوث الخاص، وأتمنى له حظا طيبا في مهمته.

بداية، بعض الكلمات - بعض الكلمات - لن أطيل، كي لا نحرف الحديث اليوم عن اتجاهه الصحيح. فاليوم نحن نتحدث عن الشق السياسي في الملف، وليس الشق الإنساني. ولذلك، لن أطيل في التعليق على ما سمعته من كلام يتعلق بالجلسة السابقة (انظر S/PV.8561)، التي كانت مخصصة للوضع الإنساني. ومع ذلك، أولا، يؤمن بلدي إيماننا جازما وقاطعا بما يسمى بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولذلك نحن كنا من الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية. بمعنى أننا كنا في عداد المنتصرين على من يخالف القانون الدولي. ولذلك، عندما نتحدث سياسيا ودبلوماسيا، فإننا ننطلق من حرصنا على هذا القانون الدولي.

نحن لا نرى في هذا المجلس قطاعا خاصا تملكه دولة عضو ولا دكانا يحق لصاحبه أن يختار زبائنه. هذا مجلس مناط به الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين - لا أكثر ولا أقل. ولسنا هنا في معرض تشخيص أو شخصنة الأمور أو التعبير سياسيا بشكل مزاجي. شيء طبيعي ألا نتفق أحيانا، لكن يجب أن لا نتفق حسب الأصول، وكما نقول بالإنكليزية: (We go by the book). وكتابنا هو الميثاق يا صديقي العزيز، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية - كتابنا هو الميثاق وأحكام القانون الدولي.

التي تشنها الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وفي ذات الوقت، نجد التذكير بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعني، بأي شكل من الأشكال، أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية. فحتى الحروب لها قواعد يجب الالتزام بها.

وفي ظل استمرار هذه الأعمال العسكرية في شمال غرب سورية، فإننا نعرب عن قلقنا من تأثيرها وانعكاساتها على العملية السياسية. ونجدد، هنا، التأكيد على الأهمية التي تشكلها مذكرة التفاهم الروسية - التركية والعمل على استدامتها. نؤكد على ضرورة على أن تكون هناك تدابير لبناء الثقة بين الأطراف، ولعل أبرز تلك التدابير هو إحراز تقدم في ملف الإفراج عن المعتقلين والسجناء وملف المفقودين. ونذكر، هنا، بأن مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع، خلال هذا الشهر، القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة، وهو الأول من نوعه. ويتعين ترجمة هذا القرار على أرض الواقع والعمل على تنفيذ بنوده في مناطق النزاع حول العالم، بما فيها النزاع في سورية. كما نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة وضمان عدم إفلات مرتكبي أشد الجرائم التي وقعت خلال الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ من العقاب.

وفي الختام، نجدد تأكيدنا على أنه يجب حل هذا النزاع بشكل سلمي، وفقا لقرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من أجل تمكين الشعب السوري من تحقيق طموحاته المشروعة، عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية. وطالما تطرقنا إلى موضوع السيادة، فإننا نجدد التأكيد بأن الجولان هي أرض عربية سورية محتلة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن الاستيلاء

محاولة التنصل هذه في قيام دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بالاعتراف بما أسماه "السيادة الإسرائيلية" على الجولان السوري المحتل، ضاربا عرض الحائط بالتزامات الإدارات الأمريكية السابقة كافة، بمقتضيات القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وبطبيعة الحال، شجع هذا الصمت كيان الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود، بعربته المعهودة من دون وازع أو رادع أو عقاب، وبحمائية وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية وحفنة من الدول الأعضاء، على الاستمرار في احتلالها للأراضي العربية ومصادرة وقضم الأراضي وتوسيع المستوطنات والتنصل من التزامات السلام العادل الشامل ودفع المنطقة بشكل غير مسبوق تجاه الحرب، ناهيك عن تحالف هذا الاحتلال الإسرائيلي مع قطاع الإرهاب التكفيري، والذي تجلّى خلال السنوات الماضية في دعمه المتعدد الأوجه للعصابات الإرهابية التكفيرية في منطقة الفصل وارتكاب العدوان تلو العدوان على بلدي، بهدف رفع معنويات المجموعات الإرهابية.

وأشير هنا على عجلة إلى زميلي ممثل ألمانيا عندما تحدث بأننا نتهم من يعمل إنسانيا بالإرهاب. نعم، سيدي الرئيس، نعم. عندما قام بلده وبلدان أخرى غربية بتهرب ذوي الخوذ البيض من الجولان السوري المحتل إلى الأردن ومنه إلى عواصم غربية، فهذا يؤكد أن هذه الجماعات إرهابية. وإلا ماذا كانت تفعل في منطقة الفصل في الجولان؟ وهي منطقة موجود فيها قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك - ممنوع تواجد الإرهابيين فيها. لماذا هذه الحكومات، ومن بينها حكومة ألمانيا، استقبلت هؤلاء الإرهابيين الذين تم تهريبهم من منطقة خط الفصل في الجولان؟ لماذا لم يذهبوا عن طريق تركيا أو الأردن أو لبنان؟ إنهم إرهابيون.

ولم يقتصر الموقف الاستهتاري الأمريكي - الإسرائيلي المشترك بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، على هذا الحد. إذ عمدت إسرائيل إلى رفع درجة التأزم والتصعيد مؤخرا

ما رأيكم لو قامت دولة ما بتشكيل جمعية سمّتها جمعية الأطباء الأمريكيين المكسيكيين، السوريين، العراقيين، سمّوهم ما شئتم، ونرسلها إلى الحدود الأمريكية مع المكسيك بدون موافقة الحكومة الأمريكية على الإطلاق، بدون التنسيق معها، للاهتمام باللاجئين الغواتيماليين الذين يغرقون في النهر، الذين نراهم يوميا على صفحات نيويورك تايمز. أهكذا يكون القانون الدولي؟ أهذا احترام للميثاق؟ إن العمل الإنساني يستدعي احترام القانون.

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية بموافقة الحكومة السورية، وعمله إنساني. وهناك ٢٧ منظمة دولية غير حكومية تعمل في سورية بموافقة الحكومة السورية. أما أن يرسل البعض لنا تنظيمات استخباراتية تحت مسميات إنسانية عبر الحدود مع تركيا بحجة أنها إنسانية، فإن هذا الكلام مرفوض. واجبنا هو أن نسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى هذا الواقع.

وعندما اعترضنا على الزميلة العزيزة مندوبة بريطانيا لأنها قاطعتني بالكلام، فأیضا هذا كان حسب القوانين والإجراءات. أي مندوب يريد أن يقاطع مندوبا آخر يجب أن يمر عبر الرئاسة. لا يقاطعن أحد الآخر كما لو أننا في سيرك. يجب أن نظهر بعض الاحترام لبعضنا البعض حتى لو اختلفنا سياسيا. أنا لا اعترض على الزميلة البريطانية أنها تريد أن تأخذ الكلمة بنقطة نظام، لكن حسب الأصول، أن تطلبها من الرئيس.

إن الصمت المطبق لمجلس الأمن بعد مرور أكثر من نصف قرن على احتلال إسرائيل للجولان السوري - وأشكركم، على إنهاء بيانكم بالإشارة إلى الجولان - قد شجع الإدارة الأمريكية على محاولة التنصل من مستلزمات قرار مجلسكم هذا ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال حسب توصيف الأمم المتحدة لها، بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان، لاغيا وباطلا ومن دون أثر قانوني على الصعيد الدولي. هكذا قال قراركم ٤٩٧ (١٩٨١). وقد تجلّت

من احتلاله رغم العشرات من القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية، لا سيما عن مجلس الأمن، بهذا الخصوص. كما يعتمد ملادينوف في إحاطاته الإعلامية الدورية لهذا المجلس تجاهل الحديث عن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة في الجولان السوري المحتل.

سأورد للمجلس مثالا على كلامي هذا. ففي إحاطة ملادينوف الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، في ٢٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8557)، لم يُثر اهتمامه قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعقد اجتماع لها في الجولان بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ولا إعلانها في ذات اليوم عن نيتها بناء مستوطنة جديدة في الجولان تحت اسم هضبة ترامب. في حين أن ملادينوف لم يتوانى سابقا في إعلام المجلس بشكل مفصل عن شاة عبرت خط الفصل إلى الجزء المحتل من الجولان السوري. كما لم يتوانى زملاؤه من باقي كبار موظفي الأمم المتحدة عن إثارة مسألة منح السلطات السورية تأشيرة هنا ورفضها هناك. هذا اختصار بند الحالة في الشرق الأوسط. الحديث عن شاة تعبر خط الفصل من الجهة السورية ومسألة منح التأشيرات. أما الحديث عن إنشاء هضبة في الجولان باسم هضبة ترامب فهذا ما لم يسمع به ملادينوف.

لقد ترافقت محاولات تكريس الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية مع رعاية دول غربية كبرى لأيديولوجيات التطرف والإرهاب ومحاولة استبدال الإسلام الروحي بإسلام سياسي لا يمت بأي صلة لمبادئ الإسلام الحنيف، الأمر الذي حدا بأردوغان بعد أن تخلت عنه أوروبا وبددت حلمه بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلى الالتفات نحو جيرانه شرقا وجنوبا ساعيا لإحياء أوهام السلطنة العثمانية وأطماع استعمارية غابرة أفلت ولن تعود. فاعتقد أردوغان واهما أن حلم إحياء الخلافة يمكن أن يتحقق، خاصة بعد استيلاء بعض قيادات الإسلام السياسي على مقادير السلطة في بعض الدول العربية بعد سفك هائل

بالإعلان عن تدشين مستوطنة جديدة في الجولان السوري المحتل تحت اسم هضبة ترامب. وذلك كمكافأة من رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي للرئيس الأمريكي على انتهاكه لقرارات هذا المجلس وللقانون الدولي عندما اعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري. ولكي يكتمل هذا المسلسل الاستفزازي من الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي ولعمليات الاستيطان غير المشروعة التي تمارسها سلطات الاحتلال، والتي أداها هذا المجلس مرارا، رد الرئيس الأمريكي على هذا الإعلان الإسرائيلي بالقول "شكرا لك يا رئيس الوزراء على هذا الشرف العظيم". شرف عظيم أن تعلن إسرائيل تأسيس مستوطنة في الجولان السوري المحتل باسم هضبة ترامب؛ فيرد عليه الرئيس الأمريكي شاكرًا هذا الشرف العظيم، وكأنه يعبر عن سعادته بإضافة مجمع سكني للمجموعات العقارية التي يملكها حول العالم، متجاهلا بذلك أن هذه المستوطنة سوف تقام فوق أرض محتلة، أرض سورية لا يملك ترامب ولا غيره حق التصرف فيها.

لقد شجع صمت هذا المجلس بعض كبار موظفي الأمم المتحدة بدورهم على التنصل من الالتزامات المترتبة عليهم بموجب الولاية التي منحناها لهم، نحن الدول الأعضاء. فالموظفون الأمميون يتوجب عليهم اتباع أجندة الأمم المتحدة لا غير. وهم أولا وأخيرا مسؤولون أمامنا نحن عن الاضطلاع بمهامهم على الوجه الأكمل. قد يقول البعض من أعضاء المجلس إن الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية يتجنى على بعض كبار موظفي الأمم المتحدة، وأن هذا الأمر لا يجوز تحت قبة المجلس.

لا، إنني لا أتجنى على أحد. وخير دليل على كلامي هذا هو استمرار نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في تجاوز طبيعة وحدود مهمته وولايته. حيث ما زال مصمما، وفي نهج استفزازي غير مقبول بعد الآن على تجاهل الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل في إحاطاته وعلى إغفال إبراز موقف الأمم المتحدة



السوري بقيادة وملكية سورية بهدف دفع المسار السياسي قدما، والذي هو مصلحة سورية قبل أن تكون مصلحة لأي طرف آخر. تؤكد بلادي أيضا أن ما يجري في سوريا لا يمكن اختزاله بالاختلاف على بعض الأسماء والإجراءات الخاصة بتشكيل اللجنة الدستورية، رغم أهمية ذلك. فالصورة أوسع من ذلك بكثير، لأن هذه المسألة - أي اللجنة الدستورية - هي الجزء الصغير البارز فقط من جبل الثلج.

ختاما، من دون تكاتف جهودنا جميعا، والوقوف إلى جانب الحكومة السورية للقضاء على الإرهاب، ومن دون إنهاء التواجد الأجنبي غير المشروع على كامل الأراضي السورية وإنهاء الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب، ومن دون المحافظة بشكل فعلي على وحدة وسيادة واستقلال سوريا، فإن أي مسار سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأمور يبقى حلا غير واقعي ولا أفق له. وعندما نتحدث عن المحافظة بشكل فعلي على وحدة وسيادة واستقلال سورية، كما قلت وقال العديد من السادة الزملاء، فهذا الكلام هو جزء من عمل المجلس وولايته. هذه المفاهيم التي تنسجم مع أحكام الميثاق وردت في قرارات المجلس حول سوريا.

**الرئيس:** طلب ممثل المملكة المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

**السيد باور (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** من الواضح مرة أخرى، وكما قلنا كثيرا في المجلس، أن هناك أخطاء كثيرة جدا في البيان الذي أدلى به الممثل السوري بدرجة لا تتيح لنا أن نتناولها بالتفصيل. ولكن بما أنه ذكرنا، أردت أن أتكلم رداً على ذلك لأذكره بأننا أعطينا الكلمة أمس للتكلم بشأن نقطة نظام (انظر S/PV.8561) للاعتراض على استمرار تسمية العاملين في المجال الإنساني بالإرهابيين، الأمر الذي نرى أنه ينطوي على عدم احترام للمجلس. وعلاوة على ذلك، أودّ أن أشير إلى أن طول مداخلة وملاحظاته اليوم هو دليل إضافي على عدم احترامه للمجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

للدماء وتخريب غير مسبوق تغزل به البعض واصفا إياه بالربيع، فانخرط في مشروع إرهابي كبير يستهدف تدمير سوريا، فاتحا حدود بلاده المشتركة معنا لتسهيل مرور الآلاف من الإرهابيين الأجانب إلى سوريا، بعد أن أقام معسكرات التدريب لهم وقدم لهم جميع أنواع الأسلحة والدعم اللوجستي. واستتبع ذلك بعدوان عسكري مباشر واحتلال أجزاء من بلادي.

إن ما ذكرته للتو يمكن توصيفه بأنه اغتيال مدبر من قبل بعض الدول لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، سبقه - كما يعرف المجلس - عشرات الاغتيالات من قبل ذات الدول وما نتج عنها من ويلات شهدتها البشرية في فييت نام ويوغوسلافيا والصومال والعراق وليبيا واليمن والعديد من دول قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي أسفرت عن مقتل وتشريد عشرات الملايين وإلحاق خسائر باقتصاديات تلك الدول تقدر بتربليونات الدولارات. في ظل هذا الواقع، فإن الطريق الوحيد لكي تتفادى منظمنا هذه مصيرا مشابها لمصير عصبة الأمم هو أن تلتزم هذه الدول بقرارات المجلس وأحكام الميثاق، وخاصة الفقرات ١ و ٤ و ٧ من مادته الثانية، التي نصت على احترام مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وعلى امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وعلى أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما.

إن الصحو والإقرار بالذنب - أو كما يسمونها بالإنكليزية mea culpa - والعودة إلى هذه المبادئ السامية هو ما سيضمن وحدة هذا المجلس ودفاعه عن أحكام الميثاق، وإعطاء الدفع والدعم اللازمين للمبعوث الخاص، السيد بيدرسن، وكذلك للأطراف الجادة في السعي للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في بلادي، سوريا، ولتنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب.

تؤكد حكومة بلادي استعدادها للتعاون مع المبعوث الخاص من أجل إنجاح مهمته المتمثلة في تيسير الحوار السوري -